عنوان البحث: مظاهر التأويل التركيبيّ الدَّلاليّ في اللسانيات العربية

د. أحمد إمحمد جمعة

جامعة سبها كلية التربية براك

تنبثقُ فكرةُ البحث من اعتبار التأويل هو الأساس الذي تُبنى عليه عملية الفهم والإفهام في التواصُل بين المتخاطبين، وهو من الأسس القويمة التي وضعها علماء اللغة المتقدِّمون في بناء الصرح اللغوي.

وتُعدُّ نظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ من أبرز اللَّبنات في مجال البحث الدلالي والتداولي وعلاقتها بالمستويات التركيبية، الذي تبدو من خلاله علاقات الترابط بالنحو التوليدي، والنحو الوظيفي، ونظرية أفعال الكلام، والاهتمام بالأفعال الإنجازية، والاستلزام الحواري، والقصد وهذا ما يربطها بالدَّرس اللساني الحديث.

ويهدف البحث إلى بيان دور علماء العربية المتقدِّمين في إرساء علاقة اللغة بمؤوليها دون إهمالٍ لأهمِّية الوضع، ومدى تنبُّههم لأهمِّية الربط بين مستويات تحليل اللغة وعلاقتها التراتُبيَّة التكامُليَّة في بيان فهم النصوص واستنباط الأحكام.

ومن أسباب اختيار الموضوع بيان فضل السبق والريادة لعلماء العربية المتقدِّمين في تأصيل كثير من النظريات اللُّغوية التي تبنَّتها النظريات اللسانية في الغرب، ومنها التأويل الدلالي الذي يهدف إلى تجسيد العلاقات الدَّلاليَّة في النص الإبداعي.

وسيجيبُ البحث عن: ما أهمُّ الأسس التي بنى عليها العرب آراءهم؟ وما المنهج الذي انتهجوه للتوصُّل إلى ذلك؟

واتُّبِع في دراسة البحث المنهج الوصفي المعتمد على الاستقراء، بوصف الظاهرة وصفًا موضوعيًّا

وتحليلها للتوصُّل إلى قانون عام يمثِّل حُكمًا عليها.

وتكمنُ أهمية البحث في الكشف عن دور التأويل في إنجاح عملية الكفاية التخاطبيَّة بين المتخاطبين معتمِدًا على الكفاءة اللغوية. وقُسِم البحثُ إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

المبحث الأوَّل: مفهوم التأويل في اللُّغة، وفي الاصطلاح.

المبحث الثاني: التأويل في التراث العربيّ.

المبحث الثالث: أهميَّة التَّأويل في التَّرابط التَّركيبيّ، الدَّلالي، التَّداولي.

الكلمات المفتاحية: التَّأويل – الاقتضاء – الوضع – الاستعمال – القصد

Abstract

Research title: Aspects of syntactic semantic interpretation in Arabic linguistics

The idea of the research originates from considering interpretation as the basis upon which the process of understanding and making understand is built in communication between interlocutors, and it is one of the right foundations laid by advanced linguists in building the linguistic structure.

The theory of composing or versification according to Sheikh Abdul-Qaher Al-Jurjani is one of the most prominent building blocks in the field of semantic and pragmatic research and its relationship to the structural levels, through which the interrelationship relations with generative and functional grammar, the theory of speech acts, attention to performance actions, dialogical imperative, and intent appear, and this is what links them to the modern linguistic lesson.

This research aims at clarifying the role of advanced Arabic scholars in establishing the relationship of the language with its officials without neglecting the importance of the situation, and the extent to which they are aware of the importance of linking the levels of language analysis and its integrative hierarchical relationship in explaining the understanding of texts and the deduction of judgments.

Among the reasons for his choice is the statement of the pioneering Arab scholars eligibility in rooting many of the linguistic theories adopted by linguistic theories in the West, including the semantic interpretation that aims to embody and materializethe semantic relations in the creative text.

The research will answer: What are the most important foundations on which the Arabs built their opinions? And what method did they take to reach that?

The descriptive approach based on induction was followed in the study of the research, by describing the phenomenon objectively and analyzing it to arrive at a general law that represents a judgment on it.

The importance of the research lies in revealing the role of interpretation in the success of the process of conversational competence between interlocutors, depending on linguistic competence. The research was divided into an introduction, three chapters and a conclusion:

The first topic: the concept of interpretation in language and terminology.

The second topic: interpretation in the Arab heritage.

The third topic: the importance of interpretation in structural, semantic, and pragmatic coherence.

Keywords: interpretation - necessity - situation - use - intent

مقدِّمة:

يُثير مصطلح التأويل جدلًا كبيرًا بين الباحثين لتفاوت الأفهام بين المتخاطبين؛ لاعتماده على ما يمتلكه المتكلِّم من الكفاء اللغوية التي تجمع المعاني الدقيقة في ألفاظ موجزة، مما يضفي على مراده نوعًا من الغموض والعسر؛ فيفتح– في كثير من الأحيان– الأفق وينبئ باكتشاف الجديد؛ فيبرز دور التأويل للكشف عن تلك المعاني الخفيَّة لبلوغ عمليَّة الفهم والإفهام.

المبحث الأول: مفهوم التأويل في اللغة والاصطلاح:

المطلب الأوَّل: معنى التأويل في اللغة: التأويل في اللغة هو الإرجاع. أوّلَ الشيء أي أرجعه، وآل إليه الشيء أي رجع إليه (العربية،، 1989م).

إذن فكلمة (آل) (إيالاً) و(أيلولةً) و(مآلاً) تعني رجع وصار، و(آل) عنه تعني ارتدَّ، ويقال: "أَلَّتَ الشيءّ: أوَّله إذا جمعتَه وأصلحتَه، فكأنَّ التأويل جمع معاني ألفاظ أُشكِلتْ بلفظ واضحٍ لا إشكال فيه، ... وقال: التأويل المرجع والمصير، مأخوذ من آل يؤول إلى كذا صار إليه" (العربية، المعجم الوجيز،

1989م، صفحة (مادة: أوَّلَ))، و(آل) على القوم تعني ولّي عليهم، فهم رعاياه ويرجعون إليه وهو مسئول عنهم، آل المِلكُ الرعية يؤولُها إيالةً وإيالًا، أيّ: ساسها، والتأويل "أصله من الأوْل: وهو الرجوع، وقيل: من الإيالة، وهي السياسة؛ فكأنَّه ساس الكلام ووضعه موضعه" (الزمخشري، 1922م، صفحة ص12)، و(أوّل) الشيء إليه أرجعه، و(أوّل) الكلام يعني فسره... فكأن التأويل هو إرجاع للكلمة المرادة إلى أصل أبعد من المعنى الحرفي لها. أي إن التأويل إرجاع أبعد من إرجاع المفردة العادية، أو، قل: هو إرجاع ثنائي، أولا يتم إرجاع الكلمة إلى الذهن لمعرفة معناها، ثم يتم الإرجاع الحرفي إلى ما وراء المعنى المتواضع عليه للتوصل إلى المعنى التَّداولي (معنى المعنى).

وهو: "الإرجاع، أوَّلَ الشيءَ؛ أي: أرجعه، وآل إليه الشيءُ؛ أي رجع إليه" (العربية، المجم الوجيز، 1989م).

وقال الزركشيُّ: "أمَّا التأويل: فأصله في اللغة: من الأوْل، ومعنى قولهم: ما تأويل هذا الكلام؟ أي: إلام تَؤولُ العاقبة في المُراد به؟ كما قال تعالى:﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ (الأعراف، الآية 53)؛ أي: تُكشفُ عاقبتُه، ويقالُ: آلَ الأمرُ إلى كذا؛ صار إليه، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ (الكهف، الآية82) وأصله من المآل، وهو العاقبة والمصير، وقد أَوَّلْتُه، قال: أي: صرفتُه فانصرف، فكأنَّ التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني، وبُنِيَ على(التفعيل) للتكثير" (الزركشيّ، 2006م، صفحة ص22)، يقول الراغب الأصفهاني: "التأويل من الأوْل وهو: الرجوع إلى الأصل، وتأويل الكلام هو الرجوع به إلى مراد المتكلّم" (الأصفهاني، 2066م، صفحة 58).

المطلب الثاني: معنى التأويل في الاصطلاح: "التأويل معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجه يحتمل مجازًا أو حقيقةً، ومنه يقال: تأويل المتشابه" (العسكري، 1991م، صفحة 58)، وهو: "حمل الكلام على معنى غير المعنى الذي يقتضيه الظاهر، بموجب اقتضى أن يُحمل على ذلك ويخرج على ظاهره"

(جزيء، التسهيل في علوم التنزيل، د. ت، د. ط، صفحة 7)، وعرَّفه السيوطيُّ بأنه: "ما استنبطه العلماء العالمون لمعاني الخطاب، الماهرون في آلات العلوم"(السيوطي، 2006م، صفحة 153).

وإذا ارتبط التأويل بالنص القرآنيّ فإنَّ السيوطي يعرِّفه بأنَّه: "ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله" (السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 2006م، صفحة 152)، ويقول الزركشي: "هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها ثُمَّ ترتيب مكيِّها ومدنيِّها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصِّها وعامِّها، ومطلقها ومقيَّدها ومجملها ومفسَّرها" (الزركشي، 2006م، صفحة 416).

وفي تعريف التأويل في اصطلاح الأصوليين، يقول الآمدي: "حمْل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له بدليل يعضده" (الآمديّ، 1404هـ، صفحة ص60،ج3).

فحمْلُ اللفظ: هو صرْفه عن المعنى المعجمي(الوضع)، وحمْلُ اللفظ على غير مدلوله، فهو للاحتراز عن حمله على ما دلَّ عليه الظاهر نفسه، وقوله منه، فهو للاحتراز عن صرْف اللفظ المشترك عن أحد مدلوليه إلى الآخر، فإنَّه لا يُسمَّى تأويلًا، وأمَّا قوله: مع احتماله، فهو للاحتراز من صرف اللفظ عن مدلوله الظاهر إلى ما لا يحتمله أصلًا؛ فإنَّ ذلك لا يكون تأويلًا صحيحًا، وأما قوله: بدليل يعضده، فهو احتراز عن التأويل من غير دليل؛ فإنَّه يكون تأويلًا فاسدًا، وليس صحيحًا (الشوكاني، 1999م، صفحة 521،ج1)، وتكمن العلاقة بين التعريفين في أصل الرجوع وردِّ الشيء إلى أصله لمعرفة حقيقته والوصول إلى المقاصد الكامنة وراءه، وبهذا يكون التأويل نقل المعنى الظاهر من الألفاظ إلى معنى آخر للكشف عن مراد المتكلِّم وقصده؛ لأنَّ النصَّ يخبِّئ في ذاته أنواعًا مختلفة من الدلالة لا بدَّ من الكشف عنها والوصول إليها؛ لأنَّ التأويل يعالج أسباب الغموض الناتجة عن مشكلات المعنى ذات التأويلات المتعدِّدة.

ولبيان أهمية التأويل في تحليل الخطاب يستوجب الإشارة إلى بيان العلاقة بين التفسير والتأويل؛ فالتفسير هو: "شرح القرآن، وبيان معناه والإفصاح بما يقتضيه بنصه، إشارته، أو نجواه" (جزيء، التسهيل في علوم التنزيل، د. ت، د. ط، صفحة 6).

ويعرَّف بأنه: "علم يُعرَفُ به فهم كتاب الله المنزَّل على نبيه محمَّد- صلَّى الله عليه وسلَّم- وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج إلى معرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ" (الزركشي، 2006م، صفحة 22)، والتفسير هو: "الإخبار عن إفراد الكلام آحاد الجملة. إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل" (العسكري، 1991م، صفحة 58)، والتأويل هو: "معنى الكلام لا على ظاهره؛ بل على وجه يحتمل مجازًا أو حقيقة، ومنه يقال: تأويل المتشابه" (العسكريّ، 1991م، صفحة 58).

يتَّضحُ مما سبق أن مصطلح التفسير ملازم- في غالب الأحيان- لتفسير ألفاظ الكتاب المقدَّس؛ أي يهتمُّ بالألفاظ المفردة، أمَّا التأويل فإنه يهتم بتأويل الكلام.

فكأن الفرق بين التفسير والتأويل ناشئ من التمييز بين اللغة أو اللسان: الذي يمثِّل الجانب التجريدي والاجتماعي للسلوك اللغويّ؛ لأنَّ اللغة لا تكون إلَّا اجتماعيَّة، والكلام: هو الإنتاج الفردي الذي يبدو في الجانب التنفيذيّ للغة (العمل الفرديّ).

يتَّضح من هذا أنَّ الأمر في التأويل يتعلَّقُ بماذا يعني المتكلِّم بالنص(الكلام)، وليس بماذا تعني اللغة حتَّى لو كان الخطاب واضحًا في لغته، لاعتماد الخطاب على القصد؛ لأنَّ القصد هو العامل الفصل في تأويل معنى النصّ.

المبحث الثاني: التأويل في التراث العربيّ:

تنبَّه بعض علماء العربية المتقدِّمين إلى أهميَّة التأويل في عملية فهم النصوص وإفهامهما؛ لأنَّ الكلام يأخذُ مناحي مختلفة تستلزم تأويله لتقريب المعنى وإيصاله للمتلقِّي؛ لاعتمادها على المجاز والمعاني الثانوية التي تستمدُّها من خارج اللغة، فتميُّزها بالإيحاءات الإيجابية الفاعلة التي تجعل المدلول يتحرَّرُ من أسر الوضع، وينقل إستراتيجية الخطاب من المباشر إلى غير المباشر.

المطلب الأول: التأويل عند بعض علماء العربية:

1- الجرجانيُّ: يقول عبدالقاهر الجرجانيُّ في تأويل معاني الخطاب: "إنَّ ما طريقه التأوُّل، يتفاوت تفاوتًا شديدًا؛ فمنه ما يقرُب مأخذه ويسهل الوصول إليه، ويعطي القادة طوعًا حتَّى أنه يكاد يداخل الضرب الأول الذي ليس من التأوَّل في شيء... ومنه ما يحتاج إلى قَدْرٍ من التأمُّل، ومنه ما يدقُّ ويغمض حتَّى يحتاج في استخراجه إلى فضل رويةٍ ولطف فكر" (الجرجاني، 1978م، صفحة 73).

فيتَّضحُ أنَّ التأويل عند الجرجاني ينقسم إلى قسمين، أحدهما: ما يكون أمره بيِّنًا لا يُحتاج فيه إلى تأوِّل، التأويل القريب(المعنى)، والآخر: ما لا يحصل إلَّا بالتأوُّل، التأويل البعيد (معنى المعنى).

ويشير إلى عدم حرفيّة بعض النصوص التي لا يمكن الوصول إليه إلَّا بالتأويل، ونبَّه إلى ذلك بقوله: "وإذا عرفت هذه الجملة فههنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول المعنى، ومعنى المعنى، نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي نصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى، ثُمَّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" (الجرجاني، دلائل إعجاز، 1992م، صفحة 263).

ففي هذا تنبيه إلى أنَّ التأويل يجعل ذات المتلقِّي تتفاعل مع النص، وتخرج من التقوقع في قالب

ساكن يكبّل حركتها، الأمر الذي يجعلها تتحرَّر من قيود المدلول بالوضع لتنتقل بإستراتيجية الخطاب من المباشر إلى غير المباشر.

يتَّضح من هذا أنَّ الجرجاني يعوِّل كثيرً على المعاني الثانوية لتميُّزها بالإيحاءات الفاعلة؛ لأنّ المؤلف حينما يلجأ إلى الغموض إنَّما يهدف إلى إحالة المتلقِّي إلى التأويل الذي يعمل على بيان الغموض في النصوص الإبداعية.

2- بيَّن الجاحظ العلاقة بين الغموض والإبداع بقوله:"لأنَّ الشيء من غير معدنه أغرب وكلَّما كان أغرب كان أبعد في الوهم، وكلَّما كان أبعد في الوهم كان أطرف، وكلَّما كان أطرف كان أعجب وكلَّما أعجب كان أبدع" (الجاحظ، البيان والتبيين، د. ت، صفحة 55، ج1).

فالإبداع عن الجاحظ لا ينشأُ من قرب الدلالة ووضوحها؛ بل ينشأُ بالإستراتيجية التي ينتهجها المتكلِّم وينحو بها منحى الإغراب؛ لأنَّ كلَّ غريب يدعو إلى التأمُّل فيه حتَّى يُفهمَ ويكون عجيبًا.

فكأنَّ التأويل عند الجاحظ هو البيان الذي يعدُّ معنى أساسيًّا في العملية التواصُلية؛ لأنه كشف المعنى للمتلقِّي بغرض إفهامه وإقناعه: "البيان اسمٌ جامعٌ لكلِّ شيءٍ كَشَفَ لك قناع المعنى، وهتك لك الحجاب دون الضمير حتَّى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم محصوله كائنًا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنسٍ كان الدليل؛ لأنَّ مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسمع إنَّما هو الفهم والإفهام، فبأيّ شيء بلغت الإفهام وأوضحت المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع" (الجاحظ، البيان والتبيين، د. ت، صفحة 69).

3- أشار ابن طباطبا إلى: "أنَّ للشعر أدوات يجب إعدادها قبل مراسه، وتكلَّفه نظمه ... فمنها التوسُّع في علم اللغة، والراحة في الفهم والإعراب والرواية لفنون الأدب والمعرفة بأيام الناس،

وأنسابهم ومناقبهم ومثالبهم، والوقوف على مذاهب العرب في تأسيس الشعر والتصرُّف في معانيه، وفي كلِّ وقت قالته العرب فيه ... وجماع هذه الأدوات كمال العقل الذي به تتميَّز الأضداد، ولزوم العدل وإيثار الحسّنِ واجتناب القبيح ووضع الأشياء مواضعها" (طباطبا، 2010م).

يتبيَّن من هذا أنَّ ابن طباطبا يوجب على المؤول أن يكون ذا كفاءة لغوية تجعله قادرًا على استعمال اللغة من خلال معرفته بقواعد لغته؛ لأنها نظام عقليّ يمدُّ سلوكه بالقدرة على الأداء.

كما يوجب عليه أن يكون ملِّمًا بما حوله من مؤثرات، وهي العوامل التي يستمدُّ منها العناصر غير اللغوية التي تمكِّنه من الكفاية التخاطُبية.

يتبيَّنُ من ذلك أن ابن طباطبا لا يعدُّ التأويل فرعًا من فروع المعرفة يكتفي بتفسير النصوص والكشف عن القيم والقضايا والعلاقات التي يحتويها- بمختلف أنواعها-، بل هو ممارسة فكرية وقيمة وجودية لا تنفك عن تجربة الإنسان في الفكر والرؤيا، فالتأويل يعدُّ إحياء للنص المكتوب الذي يمثِّل بنية نصيَّة وذهنية وسياقية عناصرها الأساسية المؤلِّف والنَّصّ والمتلقِّي.

4- وجعلت قضية المعنى حازم القرطاجنِّي يهتمُّ بقضية الغموض لتنبُّهه إلى أنَّ الإحالة في المعاني"تقتضي الإعراب عنها والتصريح عن مفهوماتها فقد يقصد في كثير من المواقع إغماضها وإغلاق أبواب الكلام دونها، وكذلك أيضًا قد نقصد تأدية المعنى في عبارتين إحداهما واضحة الدلالة عليه، والأخرى غير واضحة الدلالة لضروب من المقاصد ... والدلالة ثلاثة أضرب: دلالة إيضاح، ودلالة إبهام، ودلالة إيضاح وإبهام" (القرطاجنيّ، 1986م، صفحة ط3، 172).

ويوضح القرطاجنِّي أن التأويل يحدث من غموض التركيب: "كأنْ يقع في الكلام تقديم وتأخير،

أو يتخالف وضع الإسناد فيصير الكلام مقلوبًا، أو يقع بين بعض العبارة وما يرجع إليها فصل بقافية أو سجع، فتخفى جهة التطالُب بين الكلامين" (القرطاجنيّ، 1986م، صفحة 174) .

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه

يقصد أنه ليس مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلَّا مملَّكًا أبو أمه أبوه، يعنى بالملك هشامًا والمقصود بالمدح خاله فأبوه أبو أمه، فأساء الخطاب عما أراد، مما زاد المعنى غموضًا (القرطاجني، 1986م، صفحة 178).

يتبيَّن من هذا النصِّ مدى تنبُّه حازم القرطاجنِّي إلى أنَّ التأويل يوضِّح العلاقات الدلالية في العمل الأدبيّ، ويبيِّن الإيحاءات الكامنة وراءها، بجعل الألفاظ تحيل إلى معانٍ غير مراجعها الوضعية، وفي هذا الأمر خروج من نظام اللغة إلى قواعد استعمالها التي تمنحها الحركة التي يتفاعل فيها معنى النص مع إسهام المتلقِّي فيما تحيل إليه دلالات النص والواقع الفنيّ.

5- ويرى ابن رشيق أن أسباب الإشكال التي توجب التأويل ثلاثة: هي: "التعبير عن الأغلب كالتقديم والتأخير وما أشبهه، وسلوك طريق الأبعد، وإيقاع المشترك، وهي مجتمعة قول الفرزدق (الفرزدق، صفحة 98):

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه

فسوء الترتيب بالتعبير عن الأغلب، فالتقدير:(وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلَّا مُملَّكًا أبو أمه أبوه) المراد بالمُملَّك هشام بن عبد الملك، الممدوح هو إبراهيم بن هشام خال هشام بن عبد الملك وأمَّا سلوك الطريق الأبعد فهو قوله: (أبو أمّه أبوه)، وكان يكفيه أن يقول: (خاله)، وأمَّا المشترك فقوله: (حيٌّ يقاربه) فلفظة (حيّ) مشتركة بين القبيلة والحيّ من سائر الحيوان المتَّصفُ بالحياة (رشيق، 1996م، صفحة 399، ج2).

المطلب الثاني: التأويل عند الأصوليين:

كان اهتمام الأصوليين بمباحث التأويل أكبر وأعظم حيث عدُّوا "إغلاق باب التأويل والأخذ بالظاهر دائمًا –كما هو مذهب الظاهرية– قد يؤدي إلى البُعد عن روح التشريع والخروج عن أصوله العامَّة، وإظهار النصوص مخالفة، وفتح باب التأويل على مصراعيه بدون حذر واحتياط يؤدي إلى الزلل والعبث بالنصوص ومتابعة الأهواء، والحقُّ هو احتمال التأويل الصحيح وما دلَّ عليه دليل من نصٍّ أو قياسٍ أو أصولٍ عامَّة، ولا يأباه اللفظ؛ بل يحتمل الدلالة عليه بطريق الحقيقة، أو المجاز، ولم يعارض نصًّا صريحًا" (خلَّاف، 1999م، صفحة 166).

ومن باب الاقتضاء ما يدخل في باب التأويل؛ لأنَّ الاقتضاء، هو: "مطالبة المعنى لغيره كأنه ناطق بأنه لابدَّ منه" (العسكريّ، 1991م، صفحة 285)، ومطالبة المعنى لغيره هو التأويل، وعَدَّه الدبوسي: "زيادة على النص، لم يتحقق معنى النص بدونها، فاقتضاها النص ليتحقق معناه ولا يغلو" (الحاجب، د. ت، صفحة 172، ج2)، ويقول الشنقيطي: "دلالة لفظ السياق بالالتزام على معنى لفظ غير مذكور، يؤدي إلى معنى مقصود بالأصالة، ولا يستقل المعنى– ؛ أي لا يستقيم – إلَّا به؛ لتوقف صدقه أو صحته عقلًا، أو شرعًا عليه، وإن كان اللفظ – السياق أو التركيب اللغوي– لا يقتضيه وضعًا" (العلوي، د.ت، صفحة 92، ج1)، وهذه الأمور لا تتأتى إلَّا بفعل التأويل البعيد.

يفيد الاقتضاء بهذا المفهوم أنَّ ألفاظ اللغة الطبعيَّة تميل إلى المعنى الموحَّد لكن من طبيعة الكنه الدَّلالي أن تتعلق به في أغلب الأحيان لواحق متغيرة يتطلَّبها السياق وفقًا لقواعد معينة وتأسيسًا على ذلك يتضح أن الاقتضاء يتعلق بالمعنى لا باللفظ؛ أي أن الحدث اللساني يقتضي معناه دون لفظه إثبات ما كان مضمرًا من أجل استقامة المعنى والتخاطب السليم (فاخوريّ، 1989م، صفحة 141)

يشير الأصوليون في هذا النصّ إلى بعض ضوابط التأويل، منها:

1- إن الأصل حمْلُ اللفظ على ظاهره (المعنى بالوضع).

2- أن يكون اللفظ قابلًا للتأويل وداخلًا في مجاله.

3- احتمال اللفظ للمعنى المُؤول إليه.

4- أن يقوم على التأويل دليلٌ صحيحٌ.

5- أن يُراعى التكامُل الدلاليّ والسياق وأسباب النزول.

6- ضرورة الحاجة إلى التأويل.

7- عدم تعارض نتيجة التأويل مع نصّ قطعيّ.

8- أنْ يكون المُتأوِّل عالمًا متجردًا من الأهواء.

كما تنبَّه الأصوليون إلى أهمية التأويل؛ فبيَّنوا مفهومه، وضوابطه، ومجالاته، وأنواعه- مما لا يسع لتفصيله- واعتبروا تركه على الرغم من توفُّر شروطه وبواعثه يعد جمودًا وتحجُّرًا فكريًّا يُضعف الفهم ويجمِّدُ دور العقل ونمو الفكر وحركة الاستنباط.

ورأى الأصوليون أنَّ التأويل هو الإستراتيجية التي يمكن بها إدراك مقاصد النصوص ومراد المشرِّع منها؛ لأن مدار التأويل عندهم كان نصوص أصول الدين التي تستنبط منها الأحكام؛ لأنَّ التأويل يستلزم إخراج مدلول اللفظ من دلالته الوضعية إلى دلالته المجازية التي يتطلَّبُها الاستعمال من غير إخلال بقواعد نظام اللغة، أو قواعد استعمالها، والاستفادة من العلاقة التي تربط بينهما.

المبحث الثالث: أهمية التأويل في الترابط التركيبيّ، الدلالي، التَّداولي.

يرتبط التأويل بالتجربة اللغوية ويزداد إشكالها أثناء التواصل التخاطبي بين المتكلِّم والمخاطَب بسبب إبهام الرسالة المرسَلة بينهما، فالتأويل يعتمد على أولوية الخطاب لدى المتكلِّم عند إنتاج خطابه في بعض النصوص، ومنها نصوص الخطاب التوجيهيّ حيث يكون القصد أولًا للتوجيه بدلًا من إظهار ذات المرسِل أو سلطته، وكذلك أولوية التركيز على إبراز ذات المرسَل إليه؛ لأنَّ المتكلِّم يكتفي بالإحالة إلى القصد المراد الوصول إليه بالتأويل البعيد عن الفهم الذي يحتاج إلى عمق تدبُّر وروية، وهو البنية العميقة التي تعيد تأويل النص إلى أصل تركيبه اللغويّ وإيحاءاته.

المطلب الأول: التأويل والتركيب: تقوم العلاقة بين التأويل والتركيب– بحسب هذا البحث– على التمييز بين مفهوم الجملة والعبارة.

مفهوم الجملة: تعرَّف الجملة "بأنها أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًا، سواء تركَّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر" (أنيس، د. ت، صفحة 276)؛ أي تتحدد الجملة على أساس بنيتها التركيبية والدلالية، التي تؤخذ من دلالة المفردات المكوِّنة لها وفق قواعد النحو؛ لذا تُعرَّف بأنها: "كيانات لغويَّة مجردة، معزولة عن السياق؛ أي أنها ليست مقيدة بأيِّ زمان، أو مكان معين، إنها وحدات في نظام اللغة الذي تنتمي إليه يدخل معناها في نطاق علم الدلالة" (علي، 1993، صفحة 85؛ ريبول، 2010م، صفحة 349). يؤخذ من هذا التعريف أن الدلالة تُفهم من المعنى الحرفي للجملة بعيدًا عن العناصر غير اللغوية، أي المُطابَقة بين المعنى واللفظ، ويبقى ثابتًا من الجملة بين تحقُّقٍ وآخر، وهذا دليل على أن دلالة الجملة تنتمي إلى نظام اللغة، ويدخل معناها في نطاق علم الدلالة؛ المعنى المقالي، أو المحتوى القضوي.

مفهوم العبارة: أما العبارة (القولة) فـ "عبارة عن إلقاء قولي مخصوص، مقيدة بسياق معيَّن ومعناها نتاج لمعنى الجملة والسياق معًا" (علي، 1993، صفحة 85) (ريبول ج.، 2010م، صفحة 85) فمعنى العبارة يتحقق من تركيب متماسك العناصر، يعبِّر عن وحدة لغوية لها دلالة مخصوصة ترتبط بمعنى مخصوص، يتداخلان في علاقة ثابتة يقترن فيها التركيب بالدلالة وبالاستعمال في إطار اجتماعي وثقافي واحد (عكاشة، د. ت، صفحة 176)

يتعلق الأمر في العبارة بماذا يعني المتكلم بالقول(الكلام)، وليس بماذا تعني اللغة، حتى لو كان الخطاب واضحًا في لغته؛ لاعتماد الخطاب على القصد؛ لأن القصد هو العامل الفصل في تأويل معنى العبارة.

يتحقق بالعبارة ثلاثة أبعاد، هي:

1- المحتوى القضويُّ: هو مجموع معاني مفردات الجملة مضمومًا بعضها إلى بعض، يطابق المعنى اللفظيّ، وهذا لا يحتاج إلى تأمُّل وإعمال فكر.

2- القوة الإنجازية الحرفية: هي قوة مُدْرَكَةٌ مقاليًا، باستخدام بعض الأدوات اللغويَّة مثل: التوكيد، النهي، النفي، الاستفهام، الطلب، الشرط، ... إلخ.

3- القوة الإنجازية المستلزمة: هي التي تدرك مقاميًا؛ أي هي الدلالة المجازية التي يتمُّ التوصُّل إليها عن طريق معنى الجملة، وفي هذا البعد يكمن الاختلاف بين معنى الجملة، ومعنى العبارة؛ " فيُعبِّر المرسِلُ بالمعنى الحرفي (المحتوي القضوي) إذا قال بأن المرجع هو معنى الجملة، وكان يقصد فعلًا أن المرجع هو معنى الجملة؛ إذ المرجع يضع تحت مفهوم معنى الجملة، مما يعنى أن معنى الجملة هو معنى الملفوظ تمامًا؛ أي أنهما متطابقان" (الشهري،

2004م، صفحة 383)، وهذا المعنى يتطلَّبُ إعمال فكر وتدبُّر وهنا يكمن دور التأويل الذي يبيِّن المعنى التصريحي (البنية الظاهرية) ويشتمل على:

1- المحتوي القضوي تمثله العلاقة الإسنادية لمفردات الخطاب مضمومة بعضها إلى بعض.

2- القوة الإنجازية متمثلة في الأدوات اللغوية المستخدمة، وهي: التوكيد، النفي النهي الاستفهام، التعجُّب.

3- المعنى الضمني (البنية العميقة) التأويل البعد، يتكوَّن من:

أ- الدلالة العرفية، وهي المقام الذي استُخدم في الخطاب.

ب- القوة الإنجازية المستلزمة (الدلالة التخاطبية)، وهي الملفوظ غير الحرفي للجملة (المعنى التلميحيّ)، وهو القصد من الخطاب، ولا يتمُّ التوصُّل إليه إلَّا عن طريق التأويل.

ترتبط الدلالة ارتباطًا وثيقًا بهما؛ ففي مثل هذه النصوص المعتمدة على المجاز يقول المرسِل بأنَّ المرجع هو معنى الجملة؛ لكنه يعني مجازيًّا بأنَّ المرجع هو معنى الملفوظ؛ ليصل إلى معنى الملفوظ غير الحرفيّ للجملة وعليه فإن معنى الجملة يختلف عن معنى الملفوظ (الشهري ع.، إستراتيجيات الخطاب، صفحة 383) ، وهو ما يتمُّ التوصُّل إليه بالتأويل.

تكون دلالة العبارة أكثر إثراء للمعنى من الجملة؛ بسبب اعتمادها على السياق الذي يعوِّض

في كثير من الأحيان النقص الكمي في تركيب مفرداتها، ويمنحها القدرة على التعبير عن قصد المتكلم؛ لأن المتخاطبين عند التواصل لا يتبادلون جملًا؛ بل يتبادلون أقوالًا تمثِّل النصوص المراد إفهامها وفهمها.

يتكون معنى العبارة من دلالة الجملة مضافًا إليها العناصر المقاميَّة غير اللغوية، التي تَنْتُجُ من

المكوِّن البلاغي، والالتجاء إلى قوانين الخطاب هو من اختصاص المكوَّن البلاغي الذي يوافق ما يَنْتُجُ عنه تأويل معنى العبارة (ريبول ج.، صفحة 26).

يجعل هذا الأمر المعنى محكومًا بضوابط لغويَّة، وأخرى تداولية لتحديد الدلالة لذا فإن السياق هو الذي يأخذ المعنى الملائم، ويستبعد المعنى الذي لا يناسب المقام.

يتضح مما تقدم أن الفرق بين معنى الجملة (المعنى بالوضع)، والعبارة (المعنى التخاطبي) يتصل اتصالًا وثيقًا بالفرق بين الدلالة والتداولية من جانب، والفرق بين اللغة والكلام من جانب آخر، وبهذا تكون الدلالة مرتبطة بالجملة؛ لكن القول لا ترتبط به الدلالة؛ بل يرتبط به المعنى وأن الجملة تنتمي إلى اللغة وأنظمة قواعدها، والعبارة تنتمي إلى استعمال اللغة وقوانين الخطاب وهنا يكمنُ دور التأويل.

فالتأويل يهتم ببيان العلاقات التركيبية للنصِّ على النحو الآتي:

أ- تأويل التركيب بحسب نظام اللغة وقواعده (الكفاية اللغويَّة)؛ لأنه ممهِّد لما يأتي بعده.

ب- تأويل التركيب باعتبار الدَّلالة على معنى المعنى، وهو ما يهتم به علم الدلالة.

ج- تأويل التركيب باعتبار المعنى المقصود (الكفاءة التخاطُبيَّة)، وهي ما يحيل عليه النصُّ.

المطلب الثاني: التأويل والدَّلالة:

تهتمُّ الدَّلالة بدراسة علاقة العلامات اللغوية بعضها ببعض، وتتخذ لدراسة هذه العلاقة مفهومين هما:

1. المفهوم الخاص: يتحدَّد هذا المفهوم في الوظيفة الدَّلالية للتراكيب النحوية التي ترتكز على المعنى الحرفي (فعل القول) الذي تؤديه الجملة (الكفاية اللغويَّة)، والدَّلالة في هذا الجانب لا تهتم إلَّا بالأبعاد اللغوية؛ لأنها تركِّز على المنطوق، وعلى هذا المفهوم الخاص الذي اعتمدته المقارنات بين الدَّلالة

والتداولية؛ مما جعل تلك المقارنات تميّز بين الدرس الدلالي والدرس التداولي.

2. المفهوم العام: يُقصد بهذا المفهوم دلالة التركيب النحوي بقطع النظر عن الملابسات السياقية والعناصر التداولية؛ فهذا المفهوم العام للدلالة يستوعب دلالة التراكيب النحوية(المحتوى القضوي) مضافًا إليها الملابسات السياقية والعناصر التداولية (القوة الإنجازية المُسْتَلْزَمَة)، وبذلك يعدُّ نتاج هذه العناصر مجتمعة دلالة، وهذا المفهوم العام للدلالة يمتدُّ ليَشْمَل التداولية؛ لأنه يعتني بالعناصر المُنتِجة للدلالة في صورتها الكلية بعناصرها اللسانية الناتجة من ضمِّ معاني مفرداتها بعضها إلى بعض، وغير اللسانية تنتج من قوتها الإنجازية والقوة الإنجازية المستلزمة التي يستلزمها الخطاب، وما يتعلق به من دلالة ضمنية يولِّدها المقام (الكفاءة التخاطبيَّة)، فالمعنى في هذه الحال اعتمد على العناصر المؤثرة في إنتاجه (الأبعاد اللسانية وغير اللسانية) فبهذا المفهوم العام يشمل المعنى التداولي (بلبع، 2005م، صفحة 40)، ويعتمدُ اعتمادًا كلِّيًا على التأويل.

والملاحظ في هذا المعنى أن الرابط الدلاليَّ بين تلك العناصر – اللسانية وغير اللسانية– لا يكون بين المفردات منعزلة بعضها عن بعض؛ بل في ملفوظ تلازمي (التركيب) في سياق دلالته المخصوصة (المقام)، بحسب عملية تأويل دلالي إجمالية تمنع عناصره من الانفصال، ومن الانتماء إلى أنواع السياق المحايدة التي تكسب تلك العناصر معنى خاصًّا (شندول، 2006م، صفحة 186)

يستخلص من هذا: أنه بالتعامل مع المفهوم العام للدَّلالة يمكن أن تُحدَّد العلاقة بين الدَّلالة والتداولية في دراسة العلامة المركَّبة بعامة، وفي النصوص الإبداعية التي تعتمد على نظام شكليٍّ دلاليٍّ إنجازي تأثيري تُؤسَس عليه وظيفة اللغة التي تتكفَّل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية.

والدَّلالة تعتمدُ على المجاز، وبلاغة المجاز تعدُّ أساسًا في عملية التأويل سواء كان التركيز على دور القارئ أم في التعامُل مع النصوص من جانب البنية الشكلية والدَّلالية، الذي يستوجب "استعمال اللفظ في غير ما وُضع له، لعلاقة مع قرينة تمنع من إرادة المعنى الوضع" (السكاكي، 1987م، صفحة 175).

المطلب الثالث: التأويل والتَّداولية:

لا يستطع مستعمل اللغة بلوغ القصد بالاعتماد على البنية التركيبية للنص وحدها؛ لاختلاف فهم الخطاب بحسب السياق وحال المخاطبين؛ مما يسبب الالتباس بين مفهوم الهدف، ومفهوم القصد.

ويمثِّل القصد جانبان مهمان: الأول– إرادة المتكلِّم عند التلفُّظ بالخطاب، فلا يكون كلامه عن غفلة أو سهو، والآخر– معنى الخطاب كما يريده المتكلِّم ليس كما هو دلالته الحقيقية.

فالهدف: هو ما يسعى مستعملو اللغة إلى تحقيقه بأفعالهم، وتُمثِّلُ هذه الأفعالُ الأفعالَ اللغويَّة التي ينجزها المتكلِّم في الخطاب.

وبهذا فالهدف هو القوَّة التي تدفع العملية التواصلية؛ لذلك فهي تؤثر في إنتاج الملفوظات كما تؤثر في تأويلها، وتساعد على تحديد العلاقة بين الأفعال والملفوظات، فينتج الخطاب الذي يُعتقد أنه ذو علاقة بالهدف المقصود.

فالتداولية تُعنَى بدراسة العلاقة بين العلامات اللغوية ومستعمليها (ما يتعلق بوظيفة العبارة)، وبناءً على هذا فإنَّ التداولية تقتصر ضمن التيار المنطقي على ظواهر الإشارة؛ الإحالة على الإحداثيات الشخصية والمكانية، والزمانية المتغيِّرة بحسب إلقاء القول (المقام)، وهو من الضوابط التي يحتاجها التأويل.

"فالتداولية تقدِّم الشروط التي تُستخدَم في إطارها تعبيراتٌ، من حيث إن تلك الشروط لا يمكن أن تُصاغ بمفاهيم القواعد النحوية والدَّلالية" (بلبع، التداولية البعد الثالث فب سيميوطيقا موريس، 2005م، صفحة 36)

ويرتبط التأويل بالتجربة اللغوية، ويزداد إشكالها أثناء محاولة فهم النصوص بين المتكلِّم والمتلقِّي، بسبب غموض النص الذي يستتر فيه المطلوب بقصد تمكين المتلقِّي من تأويل مفهوم النصِّ واقتفاء أثر المعنى.

"إن التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب شاهدة في ذلك على مقدرتها التخاطبية" (أرمينغو، 1986م، صفحة 62؛ بلعي، 2004م)

انطلاقاَ من هذا التعريف؛ فهي تهتم بالمعنى كالدَّلالة؛ أي الأشكال اللغوية التي لا يتحدَّدُ معناها إلَّا من الاستعمال، وهذا ما توصَّلت إليه نظرية أفعال الكلام في أن الفعل الكلامي ينقسم إلى ثلاثة أفعال هي:

1- فعل القول: ويقصد به إطلاق الألفاظ ذات المراجع المعروفة في جمل مفيدة ذات بناء نحويٍّ سليم (النظام الشكلي الدلالي)، وهذا الفعل يرجع إلى الكلام، ومنهم من يطلق عليه الفعل الكلامي.

2- الفعل المتضمِّن في القول: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي؛ إذ إنه يُنجَز بقول ما

3- (القوة الإنجازية).

ويندرج تحته:

أ- أفعال القرارات التشريعية (المتعلِّقة بالأحكام الشرعية).

ب- أفعال الممارسات التشريعية، التي تهدف إلى الفصل في إصدار الأحكام.

ج- أفعال الإباحة (الإلزامية).

ويمثل فعل القول والفعل المتضمِّن في القول الكفاءة اللغوية، ويرى (أوستين) أن القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمِّن في القول يقوم بفعل ثالث هو المتسبِّب في نشوء التأثير في المشاعر والفكر (القوة الإنجازية المستلزمة، أو فعل التأثير)، ومن أمثلة ذلك: الإقناع النصح والإرشاد، والتثبيط والاستفزاز (صحراوي، يوليو- 2005م، صفحة 42).

ويربط هذا الفعل الناتج عن القول بالتداولية؛ لأنه فعل كلاميٌّ غير مباشر؛ فالنصوص الإبداعية من الأقوال التي لا تدل صيغتها (المعنى الحرفي) على ما تدل عليه (المعنى الضمني أو المعنى الاصطلاحي)؛ لأن الصيغة (المعنى الحرفيّ) لا تكفي لتأويل ما يحويه النص من معلومات، ودَلالة النصّ تكمن في معناه الضمني، وهو ما يسمى بالأفعال اللغوية غير المباشرة وهنا تتبيَّن أفضلية التداولية في تأويل النص غير المباشر وغير الحرفي على تأويل النص الحرفي المباشر.

ويعتمد التأويل على القصدية التي تعدُّ صفة للحالات العقلية التي تحيل النصّ على عناصر غير لغويَّة تستمدُّ من خارج اللغة، الأمر الذي يجعل التأويل إعادةً لتشكيل فهم النص في نظام لغويّ مختلف عن بنيته الشكلية.

فالتأويل في جانبه التداوليّ هو إعادة بناء النص بناءً جديدًا للكشف عن الكفاءة اللغوية، والكفاية التخاطُبيَّة لصاحب النص؛ لأنه يستثمرُ مختلف الظروف المحيطة به.

أهمُّ النتائج:

نورد في نهاية هذا البحث أهمَّ النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها، وهي:

1- يعدُّ التأويل إعادة قراءة؛ لتشكيل فهم النصوص في إطار لغويٍّ يختلف عن بنيته الشكلية ليكشف عن الكفاءة اللغوية والكفاية التخاطبيَّة لصاحب النص.

2- ليس التأويل مجرَّد فرع من الفروع المعرفيَّة التي تهتمُّ بتفسير النصوص والكشف عن القيم والقضايا والعلاقات التي تنضوي عليها- بمختلف أنواعها-؛ بل هو ممارسة فكرية وقيمة وجوديَّة ترتبط بالتجربة اللغوية أثناء استشكال عملية التواصُل التخاطبيّ بين المتكلِّم والمخاطَب وغموض الرسالة الواقعة بينهما.

3- التأويل يجسِّدُ العلاقات الدَّلالية في النصوص الإبداعية ويكشف عن خفاياها، بنقل معناها من الوضع إلى الاستعمال، وتنتقل إستراتيجية الخطاب من المباشر إلى غير المباشر، ما يجعل اللغة أكثر تحرُّرًا وحركيَّةً، يتفاعل فيها القارئ مع النص.

4- كان للعلماء العرب لغويين وأصوليين فضل السبق في التنبُّه إلى أهميَّة التأويل في فهم النصوص واستنباط الأحكام الشرعية؛ فحدَّدوا ضوابطه، وأنواعه، ومجالاته.

5- التأويل هو الآليَّة التي يمكنُ بها إدراك البنية العميقة للنص لاستلزامه إخراج دلالة اللفظ من الوضع إلى المجاز الذي يتطلَّبُه الاستعمال من دون إخلال بقواعد نظام اللغة أو قوانين استعمالها مستثمرًا العلاقة التكامُليَّة بينهما.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس. (د. ت). أسرار العربية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
2. ابن الحاجب. (د. ت). مختصر المنتهى في شرحه وحواشيه. طبعة مكتبة الكليات الأزهرية.
3. ابن جزيء. (د. ت). التسهيل في علوم التنزيل.
4. ابن جزيء. (د. ت، د. ط). التسهيل في علوم التنزيل. تونس: الدار العربية للكتاب.
5. ابن رشيق. (1996م). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. دار مكتبة الهلال.
6. ابن طباطبا. (2010م). عيار الشعر.
7. ابن منظور. (1988.). لسان العرب.
8. أبو هلال العسكريّ. (1991م). الفروق في اللغة.
9. أبوهلال العسكري. (1991م). الفروق في اللغى. دار الآفاق.
10. الأصفهاني. (2066م). معجم مفردات الفاظ القرآن الكريم. بيروت– لبنان: دار الفكر.
11. الأصفهاني،. (2006م). معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم،.
12. الآمديّ. (1404هـ). الإحكام في أصول الأحكام.
13. الجاحظ. (د. ت). البيان والتبيين.
14. الجاحظ. (د. ت). البيان والتبيين. بيروت: دار الجيل.
15. الزركشيّ. (2006م). البرهان في علوم القرآن. القاهرة: دار الحديث.
16. الزركشي. (2006م). البرهان في علوم القرأن،.
17. الزمخشري. (1922م). أساس البلاغة. القاهرة: دار الكتب المصرية.
18. الزمخشريّ،. (1922م). أساس البلاغة.
19. السكاكي. (1987م). مفتاح العلوم. بيروت: دار الكتب العلمية.
20. السيوطي. (2006م). الإتقان في علوم القرآن. القاهرة: دار الغد الجديد.
21. السيوطي. (2006م). الإتقان في علوم القرآن. القاهرة: دار الغد الجديد.
22. السيوطيّ. (2006م). الإتقان في علوم القرآن.
23. الشوكاني. (1999م). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول. دار الكتاب العربي.
24. الشوكانيّ. (1999م). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول.

25. القرطاجني. (1986م). منهاج البلغاء وسراج الأدباء. بيروت: دارب الغرب الإسلامي.

26. القرطاجنيّ. (1986م). منهاج البلغاء وسراج الأدباء. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

27. المعجم الوسط. (1989م،(مادة: أوَّل)).

28. جاك ريبول. (2010م). القاموس الموسوعي للتداولية. تونس.

29. جاك موشلر وآن ريبول. (2010م). القاموس الموسوعي للتداولية(تعدد الأصوات وإلقاء القول)، ترجمة: منصور المغيري. تونس: المركز الوطني للترجمة.

30. جاك موشلر، آن ريبول. القاموس الموسوعي للتداولية.

31. حازم القرطاجنيّ. (1986م). منهاج البلغاء وسراج الأدباء. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

32. حفناوي بلعي. (2004م). الشعريات والتتداولية. مجلة التبيين، العدد23 ، صفحة 55.

33. ديوان الفرزدق.

34. عادل فاخوريّ. (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر, 1989م). الاقتضاء في التداول اللساني. مجلة عالم الفكر، مج20، صفحة 141.

35. عبدالقاهر الجرجاني. (1978م). أسرار البلاغة. بيروت لبنان: دار المعرفة.

36. عبدالقاهر الجرجانيّ. (1978م). أسرار البلاغة.

37. عبدالقاهر الجرجاني. (1992م). دلائل إعجاز. القاهرة: مطبعة المدني.

38. عبدالقاهر الجرجانيّ. (1992م). دلائل الإعجاز.

39. عبدالله بن إبراهيم العلوي. (د.ت). نثر الورود على ماقي السعود. اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات المتحدة.

40. عبدالهادي بن ظافر الشهري. إستراتيجيات الخطاب.

41. عبدالهادي بن ظافر الشهري. (2004م). إستراتيجيات الخطاب"مقاربة لغوية تداولية". بيروت: دار الكتاب الجديد.

42. عبدالوهَّاب خلَّاف. (1999م). أصول الفقه. القاهرة: دار الفكر.

43. عيد بلبع. (ربيع, 2005م). التداولية البعد الثالث فب سيميوطيقا موريس. مجلة فصول، العدد66، صفحة 36.

44. عيد بلبع. (ربيع, 2005م). التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس. مجالة فصول، العدد66 .

45. فراسواز أرمينغو. (أيلول، تشرين الأول, 1986م). المقاربة التداولية. مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد41 .

46. مجمع اللغة العربية. (1989م). المجم الوجيز. بيروت– لبنان.

47.مجمع اللغة العربية. (1989م). المعجم الوجيز. بيروت– لبنان: مجمع اللغة العربية.

48.مجمع اللغة العربية. (بلا تاريخ). المعجم الوسيط.

49.مجمع اللغة العربية،. (1989م). المعجم الوجيز. بيروت لبنان: مجمع اللغة العربية.

50.محمَّد شندول. (يناير 2006م). منهج الوضع في المتلازمات. مجلة الدراستا المعجمية، العدد5، صفحة 186.

51.محمَّد محمد يونس علي. (1993). وصف اللغة العربية دلاليًّا"في ضوء مفهوم الدلالة المركزية في ظلال المعنى". طرابلس: منشورات جامعة طرابلس.

52.مسعود صحراوي. (يوليو– 2005م). التداولية عند العلماء العرب"دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في اللسان العربي". بيروت– لبنان: دار الطليعة.

53.ينظر: الشهري. إستراتيجيات الخطاب.

54.ينظر: محمد عكاشة. (د. ت). التحليل اللغوي في ضوء علم الدَّلالة"دراسة في الدَّلالة المعجمية والنحوية والمعجمية". دار النشر للجامعات.